ازمة تدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية

م.د. علاء عبد الرزاق مطلك

areevanyounis@gmail.com

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص

تواجه اليات تدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات ازمة تتعلق بالبنى الفكرية والمنهجيات العلمية التي تتبع في هذه العلوم فضلا عن طرق البحث والياته ولقد تركت مثل هذه الازمة جملة من التأثيرات السلبية والتي كانت بمثابة حصيلة متبادلة بين البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع العراقي والذي افتقد لعقود طول لحالة من الحرية والجدل والتسامح ونبتت في اكنافه جملة من السمات المعوقة لعمل العلوم الاجتماعية فهنالك ركود بنيوي استمد عناصره من طول حالة الاستبداد السياسي وهيمنة نظام شمولي على مفاصل الحياة والتردي الحضاري و الاقتصادي الذي شهده المجتمع العراقي.

لقد انعكست الأوضاع المهترئة على طبيعة المنتج العلمي الخاص بالعلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية فجاء النتاج الأكاديمي الخاص بالعلوم الاجتماعية في البيئة العلمية العراقية مزودا بحمولات واقع مرير ساهمت في صنعه عوامل عدة تناولها البحث. فلم يشكل هذا النتاج في الكثير من الأحيان إضافة حقيقية لفهم الواقع الاجتماعي المعيش بتجلياته وتحولاته المختلفة. حيث جاء إما استنساخاً كاملاً من بحوث سابقة، أو تقليداً باهتاً لمناهج ونظريات غربية. وعلى ما يبدو أن حالة الضعف الإنتاجي على المستوى المادي، لا تنفصل بدرجة أو بأخرى عن حالة الضعف الفكري، فكلاهما مرتبطان ببعضهما البعض.

الكلمات المفتاحية: العلوم الاجتماعية، منهجيات البحث العلمي ،طرق التدريس، المؤسسة الاكاديمية العراقية، البنى الاجتماعية.

The crises of pedagogy of Social Science in Iraqi Academic institutions

Dr. Alaa Abd Ulrazzaq

Center of Strategic and International Studies

University of Baghdad

Abstract

The topic area of that's paper dealing with mechanisms of pedagogy of social sciences in Iraqi academies which faced a crisis related to the intellectual structures and scientific methodologies followed in these sciences, as well as the methods and mechanisms of research. Such a crisis has left a number of negative effects that were a reciprocal outcome between the traditional social structure of Iraqi society, which for decades lacked a state of freedom, debate and tolerance .A number of features have emerged within it that hinder the work of the social sciences. There is a structural stagnation whose elements are derived from the long period of political tyranny, the dominance of a totalitarian regime over the joints of life, and the cultural and economic decline witnessed by Iraqi society.

The deteriorating conditions have been reflected in the nature of the scientific product of the social sciences in Iraqi universities. The academic product of the social sciences in the Iraqi scientific environment came loaded with the burdens of a bitter reality that was created by several factors that the research addressed. In many cases, this output did not constitute a genuine contribution to understanding the lived social reality in its various manifestations and transformations. Rather, it was either a complete replication of previous research or a pale imitation of Western approaches and theories. It seems that the state of productive weakness on the material level is inseparable, to one degree or another, from the state of intellectual weakness; the two are interconnected.

Key Words :Social Science, Scientific methods, Pedagogy, Iraqi Academic institutions, social structure.

المقدمة:

تستلعب العلوم الاجتماعية بعدها علوما تجعل ميدانها الانسان كعضو في المجتمع واحدة من العلوم التي تمارس دورا محورياً ومؤثراً في البنى العقلية والفكرية التي توجه مسار المجتمعات

الإنسانية وهي المعول عليها في تحديد الهوية الجمعية لاي مجتمع من المجتمعات كما ان مسارات البحث فيها تحدد بطريقة او بأخرى الكيفية التي يفكر بها المجتمع والنمط العقلي الذي يسبر عليه.

ان الإشكالية الخاصة بالبحث تتجلى بمحاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي الأدوات المنهجية المعتمدة في تدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية او على الأقل في الجامعات التي شكلت انطلاقة مشوار التعليم في العراق الحديث،

ما هي الصعوبات التي واجهت العلوم الاجتماعية في الحقب التي شهدت قمعا للحرية الفكرية وتعطيلاً للبحث العلمي الحر وكيف اثرت هذه الحقبة على مسار تدريس العلوم الاجتماعية وعلى النتاج الفكري الذي برز في تلك الحقبة وبقي مؤثراً وفاعلا رغم زوال الظروف التي أدت لبروزه،

وهل تم اعتماد منهجيات وأدوات جديدة في تدريس العلوم الاجتماعية للحد الذي جعله يتماهى مع التطورات العلمية والتقنية التي شهدها العلم الحديث بمعنى: هل استطاعت هذه العلوم مواكبة العلوم الطبيعية والتقنية في مسارها؟

واما الفرضية الخاصة بالبحث فتتجلى بوجود أزمة تواجه تدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية و هذه الازمة هي ذات ابعاد معرفية متداخلة ومترابطة؟ كما ان هذه الأزمة هي أزمة منهج ذو بعد قيمي أو أخلاقي أو ازمة تتعلق ببنية العقل في المجتمع العراقي تلك البنية غير المتمكنة من استيعاب المتغيرات الخاصة في البنية المعرفية المتطورة والحداثية؟

سوف يحاول البحث دراسة أبرز الاتجاهات الخاصة بدراسة ابرز العلوم الاجتماعية الا وهي التاريخ والعلوم السياسية وعلم الاجتماع وكيف اثرت جملة من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على هذه التخصصات التي تشكل مجور صياغة الهوية والعقل السياسي الجمعي والكيفية التي تأثرت وأثرت بها هذه العلوم على مجمل الوضع الخاص بسائر العلوم الاجتماعية في الاكاديميات العراقية.

لهل الأهمية الخاصة بالبحث تتجلى بإمكانية تشكيل رؤية خاصة حول تطوير منهجيات الدراسة والتحليل في أبرز العلوم الاجتماعية

المبحث الأول العرض النظري:

علمية ومنهجية العلوم الاجتماعية في البيئة العراقية تحمل العلوم الاجتماعية أكثر من غيرها من أصناف العلوم التأثيرات التي يسبغها عليها الأفراد الذين يدأبون على التمرس فيها ودراسة جوانبها وأبعادها المختلفة، ويكون التأثير متبادلاً بين ما تفرزه الظاهرة الاجتماعية على ذهنية الدارس لها وبين الجوانب الشخصية التي يمنحها الدارس او الباحث للظاهرة الاجتماعية

بمعنى ان الباحث يوسم دراسته الاجتماعية بطابعه الشخصي، ومن ثم تترك دراساته تأثيراً عل الهوية الفردية والمجتمعية ومنظومة القيم وانماط السلوك (Anikpo, M. (1986).

وحتى تغدو الصورة واضحة بشأن موقع ومكانة العلوم الاجتماعية في البلدان العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص، فلنا ان نتابع التقرير الذي أصدرته منظمة اليونسكو في العام ٢٠١٠ بشان العلوم الاجتماعية في دول الخليج وشمال افريقيا وسوريا والعراق والذي تمخض عن نتيجة أساسية الا وهي ان عددا كبيرا من الطلبة والجامعيين العرب الموهوبين لا يكاد يوجد لديهم اهداف محددة لبحوثهم ودراساتهم كما ان الوضع الخاص بالعلوم الاجتماعية لا يبشر بأي حال من الأحوال بخير وعزى مثل هذا التردي لوجود نظم استبدادية، عملت بدأب على تقييد حركة البحث العلمي في موضوعات عدتها بمثابة ناقوس خطر على بناها السياسية ومقولاتها الايدلوجية (عبد الرزاق، ٢٠١٤، ص:٣).

لابد من القول ابتداء ان العلوم الاجتماعية في البيئة العلمية العربية تغيب عنها أدوات البحث العلمي الاصلية أي تلك التي تعتمد على التحليل الكيفي او الكمي والتي يمكن ان تنقل الفكر من حالات التخيل والتمثل والانطباع والتصور والافتراض لحالة البرهان والتثبت او ما هو قريب عليهما ولا يمكن الادعاء ان النمط السائد في العلوم الاجتماعية في البيئة العربية والعراقية يسعى لتحقيق الوظائف الأساسية للبحث العلمي الا وهي جمع المتفرق وتوضيح الغامض واختصار المسهب ونقد السائد وأبداع الجديد. ان جل ما يطرح في البيئة العلمية الخاصة بالعلوم الاجتماعية في الجامعات العربية والعراقية يميل الى انتاج خطابات لغوية متنوعة وطرح أفكار مختلفة المشارب والاتجاهات فلا يمكن ان تتوفر مع هذه الالية فرصة اختبار المقولات التي يتم تداولها بعد التحقق من المعلومات ومن ثم استبعاد ما يثبت عدم دقته وتثبيت ما تتم البرهنة على صحته وصوابه مما يدفع بالمعرفة ومناهجها للأمام ومثل هذه السلبية تدفع باتجاه ابعاد مقولات العلوم الاجتماعية عن خدمة الواقع المعاش لإنها تقتصر في الاعم على المسائل النظرية ولا تنتقل لما هو عملي وتطبيقي والذي يمكن ان يكون قادراً على حل ما يواجهه المجتمع من تحديات (Akpan, S. 2001).

لقد غلبت جملة من الإجراءات الشكلية التي ميزت الكتابات والبحوث التي تعد علمية في مجال العلوم الاجتماعية والتي قامت على الاستعانة بجملة من البيانات والاشكال التوضيحية والجداول والصور والمعادلات الرياضية ولكنها كانت في الوقت ذاته تخلو من العلمية لإنها كانت تقع ضحية للانحيازيات المسبقة او اتباع الايدلوجية الحاكمة في بلد ما، وعلى هذا الأساس يكون اختبار العلمية او مدى علمية أي منتج في مجال الدراسات الاجتماعية مقرونا بعوامل خاصة باستخدام منهج دقيق في اثبات الفرضيات والاجابة على التساؤلات وتقليص مساحة الشك إلى ادنى قدر ممكن وتعزيز الحجة والبرهان لأقصى درجة ممكنة.

ان وسم أي نتاج معرفي في العلوم الاجتماعية على انه علمي يفترض ان يتناول ظاهرة لا يمكن ان تحدث بالصدفة اولاً، بل لها أسباب وهذه الأسباب مرتبطة بطروف معينة، والسمة الرئيسية الثانية للعلمية هي أساسها التجريبي أي التركيز على الحقائق الملموسة التي يمكن التحقق منها عن طريق الملاحظة، واما السمة الثالثة فهي سمة المنهجية والتي تعني اتباع عملية منطقية ومنظمة في التحقيق والعرض وتحليل البيانات ومن ثم صياغة التعميمات التجريبية والتحقق منها وتطوير النظرية المنهجية ومن ثم التحقق والتنبؤ.

وهذا يعني ان أي دراسة اجتماعية تفترض ان هنالك عملية تحقق ومراقبة وتجريب ونقد للافتراضات المسبقة التي شكلت المادة الأساسية للدراسة الاجتماعية (Bassey, Antigha. Okan ,pp:9_10).

انا إمكانية توفر صفة العلمية في نتاج العلوم الاجتماعية يفترض ان تتوافر فيه جملة من المواصفات لعل أهمها التراكمية والتي يمكن للعلم ان يتطور عن طريقها والتنظيم الذي لا يترك للأفكار ان تتبعثر بطريقة غير ممنهجة وانما ترتيبها بطريقة محددة ومخططة والبحث عن الأسباب التي يتم الاستناد عليها لفهم الظواهر وتعليلها والشمولية التي تنأى بالبحث او الدراسة ان تكون دراسة فردية بل شاملة ومعمقة واليقين الموضوعي الذي يعتمد على البراهين والأدلة المنطقية وليس اليقين الذاتي الذي يبنى على شعور الباحث واحساسه ثم التجريد والذي ينأى بالظاهرة الاجتماعية عن كل ما هو شخصي او متوهم، والدقة التي تعتمد على أساليب قياس دقيقة ومنضبطة بغية الحصول على نتائج صائبة (Anikpo, M. (1986) . p.5).

لقد ابتعدت العلوم الاجتماعية في البيئة العربية والعراقية بالتحديد عن الاشتباك مع قضايا المجتمع وبالتالي فقدت القدرة على تعزيز قدراتها العلمية ولم تتمكن من تجديد مناهجها ونظرياتها فالنظريات الكبرى في العلوم الاجتماعية انبثقت أصلاً من الامعان والتدقيق في سلوكيات افراد المجتمع وحركاتهم وتصرفاتهم التي يمتلأ بها الواقع المعاش.

ان الظواهر الاجتماعية ومنبعها الإنساني متشابكة لحد كبير ولا يمكن الوقوف عندها وقوفا صحيحاً الا إذا تم تحليها لعناصرها الأولية او تفكيكها بحيث تظهر ما انطوت عليه من مكونات ولعل أبرز هذه المكونات هي البنية الروحية والرمزية التي يؤمن بها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ولعل التعبير عن هذه المكونات لا يمكن ان يتم بأي حال من الأحوال عن طريق الخطاب العلمي او اللغة العلمية البعيدة عن ملامسة المشاعر الإنسانية وهذا جانب تختلف فيه العلوم الاجتماعية بشكل جذري عن العلوم الطبيعية والتطبيقية.

تقع على عاتق العلوم الاجتماعية مسؤولية كبيرة في شحذ اذهان طلابها ودارسيها بتلقي المعرفة واصولها بلغة بسيطة بعيدة عن التعقيد الذي تفرضه أحيانا اللغة العلمية الجافة اذ ان التعقيد لا يعني بأي حال من الأحوال وجود قدر كبير من المنهجية العلمية كما ان سهولة العرض لا تعني

الخروج عن مسار المنهج العلمي فما يطلب من الباحث في العلوم الاجتماعية ان يستخدم لغة واضحة ومنضبطة للحد الذي تعبر فيه عن طبيعة الظاهرة الاجتماعية وتبين ملامحها بدقة للحد الذي لا تشعر معه القارئ بان الباحث في ميدان العلوم الاجتماعية قد كتب بحثه لمجموعة من زملائه او طلابه داخل المؤسسة الاكاديمية التي ينتمي اليها.

ولا يمكن للعلوم الاجتماعية ان تنأى عن دورها الأساسي في عملية تغيير المجتمع ومثل هذا التغيير لا يقتصر على تلقين المعرفة داخل المؤسسة الاكاديمية او اعداد طلبة مختصين بمجالات كالتاريخ او علم الاجتماع او العلوم السياسية وعلى هذا الأساس يبدو من الضروري صياغة الدراسات الاكاديمية في ميدان العلوم الاجتماعية بنحو مفهوم ومبسط للدرجة التي لا يخل فيها بالدقة العلمية ويوسع في الوقت ذاته من حجم ونوع قرائه الامر الذي ينتج تنمية إنسانية شاملة واضافة مجموعات جديدة ممن تمكنوا من محو اميتهم الثقافية الى الكتلة المتنورة التي تؤمن بان المعرفة سلطة وقوة ليس للفرد فحسب بل للمجتمع بأكمله (عبد الرزاق، ٢٠١٦، ص:٤).

لابد من تقرير حقيقة أساسية هو عدم وجود أي نتيجة حتمية في الدراسات الاجتماعية بمعنى عدم وجود حسم في النتائج التي يمكن ان تتوصل اليها الدراسات الاجتماعية وبالتالي لا يستدعي الخوض في مناهجها استخدام لغة غير مفهومة او جافة اذ طالما ستكون نتائجها معرضة لقدر من التشكيك ومن ثم النقض.

ان اندماج دارسي وباحثي العلوم الاجتماعية في قضايا واشكاليات المجتمع من شأنه ان يعزز الإنتاج المعرفي الغزير ولا سيما في معظم الجامعات العراقية التي يتوقف جهد أغلب اساتذتها على أطروحة الدكتوراه والتي تصبح اكبر وأهم بحث علمي يدرجه في سيرة التدريسي العلمية فالخروج لفضاء المجتمع يمنح هؤلاء الأساتذة شهرة ومكانة وتفاعلا مع قضايا مستجدة تقدح الفكر وتعزز رصانة الدراسات الاجتماعية بنحو كبير (عبد الرزاق، ٢٠١٦، ص:٥).

المبحث الثاني: ازمة العلوم الاجتماعية في البيئة الاكاديمية العراقية

ارتبط تأسيس العلوم الاجتماعية في البيئة الاكاديمية العراقية بنشوء الدولة الوطنية في العام ١٩٢١ ولقد تأخر ظهورها كثيرا وكان ذلك مرتبطاً بتأخر ظهور نظم التعليم الحديث في العراق فلم تظهر كلية الآداب الا في العام ١٩٤٩ ولم تضم في بدايات تأسيسها اقساما لعلم الاجتماع والذي انشأ في العام ١٩٥٢ او علم السياسية والذي لم ينشأ الا في العام ١٩٥٩ ولم يكن تأسيس مثل هذه الأقسام بمثابة حاجة لتطور اكاديمي ومعرفي بقدر ما كانت تعكس تلبية حاجات مجتمع وسلطة ناشئة وبقيت العلاقة بين السلطة وبين هذه الأقسام علاقة قائمة على التخادم بمعنى ان المتخصصين في العلوم الاجتماعية لم يكونوا ليخرجوا عن عباءة النظام القائم ملكيا كان ام جمهوريا ثوريا او محافظا وكان التبرير هو النمط السائد في علاقة الاكاديمي

المختص بالعلوم الاجتماعية مع النظام القائم وساد طابع الشخصنة على مسار الدراسات الاجتماعية اذ اقتصر البحث الاجتماعي والتاريخي والسياسي على اشخاص كانوا بمثابة دلالات على مسار البحث الاجتماعي وارتباط تخصص معين بشخص أستاذ او باحث يؤشر ابتداء خللاً واضحاً في مسار وطبيعة هذه التخصصات فشخصنة البحث العلمي يكشف ان هنالك فجوة بين هذا البحث والدراسات الاجتماعية بشكل عام وبين البنية المجتمعية اذ تبقى طبيعة البحث الاجتماعي متأثرة بالجهد الشخصي للباحث ورؤيته الخاصة بدون العمل ضمن فريق مؤسسي او اطار جامع يكشف عن عمق المشكلات الاجتماعية والسياسية التي عانى منها المجتمع العراقي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٠، ص:٣٣).

ولابد في الوقت ذاته من التذكير بان الأساتذة من الرعيل الأول والذي وضعوا أسس الدراسات الاجتماعية قد بينوا في تلك الحقبة طابع المشكلات الاجتماعية والبنيوية التي يعاني منها المجتمع العراقي ولكن بدون ان ينشوا جيلا يتابع ما كتبوه ووضعوا اسسه من مفاهيم ومناهج ويعملوا على نقده وتصحيح مفاهيمه وهذا يؤشر طابع الانقطاع المعرفي وعدم التواصل بين الأجيال سيما ان عدم وجود تواصل معرفي ترادف معه وجود سلطة مستبدة عمدت لتقييد حرية الفكر والبحث ووسمته بميسمها الأيدلوجي واضحى الفكر القومي بشقه البعثي هو الموجه النظري والمعرفي لما يكتب في العلوم الاجتماعية أي انه اضحى الاطار المعرفي الذي يتسيد البحث الاجتماعي والسياسي وحتى لو عمد الباحث لتجنب الايدلوجيا السائدة في الحقبة الماضية فيتحتم عليه ان لا يصل لنتائج تخالف مقولاتها وبالتالي اضحى هنالك موروث فكري لم تتم مراجعته ونقده ولا سيما فيما يتعلق بمبانيه الفكرية والتأثيرات التي تركها على البنية العلمية للعلوم الاجتماعية في العراق، ولم يحصل بسبب الترابط بين الايدلوجيا الحاكمة والميدان العلمي أي تراكم معرفي اذ أصبحت الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٨_٢٠٠٣ بمثابة انقطاع بين حقبة شهدت قدرا بسيطا من التطور الفكري والجدل الحر وحقبة تلت انهيار بنى السلطة الاستبدادية بدون قدرة على استجلاء ما تحمله الحرية من دلالات على صعيد البحث الاجتماعي والسياسي، وبقيت كل المحاولات الخاصة بتطوير البحث الاجتماعي والسياسي محاولات فردية لم ترقى لان تنشأ مدرسة معرفية واضحة المعالم قادرة على احداث تحولات مفصلية في البناء الاكاديمي الخاص بالعلوم الاجتماعية (عبد الرزاق، ٢٠١٧).

لقد كانت قضية الولاء السياسي والايمان بما عرف باسم شروط السلامة الفكرية واحدة من الإشكاليات التي واجهت تطوير بنى العلوم والدراسات الاجتماعية في عراق الحقبة الديكتاتورية اذ ان الولاء السياسي أضحى بمثابة الركيزة الاساسية لتولي المناصب الرئيسة داخل مؤسسات التعليم العالي دون الاخذ بعين الاعتبار الجوانب العلمية والقدرات والمهارات التي يتمتع بها المتقدمين والمرشحين لشغل المناصب العليا في المؤسسة التعليمية وعلى هذا الاساس فقد تم

استبعاد نسبة كبيرة من الكفاءات العراقية بعد العام ١٩٦٣ والذين طالتهم تهمة الانتماء للتيارات اليسارية وترسخت مثل هذه الالية بعد العام ١٩٦٨ وهيمنة حزب البعث على مقاليد السلطة وبناءه لنظام شمولي سعى لصبغ مختلف مناحي الحياة واهمها الحياة الاكاديمية بطابع ايدلوجي يقوم على استبعاد الافكار والطروحات المغايرة لفكر البعث إن لم يكن قمعها بشدة والترويج لأفكار الحزب حتى غدت الجامعات واحدة من الوسائل الاساسية التي يعتمد عليها الجهاز الحزبي الرسمي لتحقيق مثل هذه الغاية. وبطبيعة الحال فان شيوع مثل هذه الحالة في الوسط الأكاديمي تنأى بالأستاذ الجامعي عن تطوير ذاته وتطوير مؤسسته الا بما ينسجم مع الضوابط والالتزامات التي وضعتها القيادة الحزبية وهي ضوابط والتزامات بعيدة الصلة عن الحياة الاكاديمية الحقيقية (علوان، ٢٠٠٧، ص:٤٦).

ولقد سادت الاساليب التقليدية في العلم والمعرفة في مؤسسات التعليم العالي في العراق إذ هيمنت نظرية المعرفة الموضوعية على أساس انها المصدر الرئيسي للمعرفة والسلطة السائدة في قاعة الدراسة بينما الطلاب هم المتلقون لتلك المعرفة، وغالباً ما تدار الدراسة عن طريق حديث التدريسي والاعتماد على الكتاب الدراسي أو الكتاب المنهجي كمصدر اساس للمعرفة وهنالك فكرة وهي إن هنالك عالماً ثابتاً من المعرفة على الطالب أن يعرفه، وتقسم فيه المعلومات إلى اجزاء ويتم بناؤها لتكوين مفهوم كامل، ويعمل الاساتذة فيها كأنابيب توصيل يسعون لنقل أفكارهم ومعانيهم إلى الطالب بطريقة سلبية وهنالك مجال ضيق للأسئلة التي يمكن أن يطرحها الطلبة وللفكر المستقل او التفاعل مع المادة العلمية المعطاة، وهذا يعني إن الهدف الاساسي للعملية التعليمية هو ارجاع الشرح او الطريقة التي يجادل بها الاستاذ ترجيعاً دون اضافة.

وبطبيعة الحال ساد مثل هذا الانموذج في ميدان التعليم لعدة سنوات و واجه نقداً عريضاً ذلك انه أخفق في توفير الانشطة التعليمية التي تحفز مهارات حل المشكلة والتفكير الابداعي لدى الطلاب (عبد الرزاق، ٢٠١٧).

واما النظرية الحالية وهي المتبعة في المؤسسات العلمية الغربية والمتقدمة فهي المعروفة باسم المعرفة البنائية وهي تؤمن بان المتعلمين يقومون ببناء واعادة بناء المعرفة بنشاط من خبراتهم في العالم وتركز هذه الطريقة على المتعلم أكثر مما تركز على المعلم او التدريسي مع انشغال المتعلم ببناء واعادة معرفته الخاصة على اساس الخبرة السابقة، ومن هنا تكون استقلالية المتعلم الفردية ومبادرته للتعلم مقدرة ومنماة. ويعد التعليم في هذا السياق نتيجة مباشرة للبناء المعرفي والمشاركة والتغذية الاسترجاعية. وطبقاً لهذه المنهجية الجديدة لم يعد التدريسي مجرد ذلك الحكم الذي يقف على المسرح لكي يسدي حكمه لكنه المرشد الذي يزود المتعلمين بطريقة يوصلهم فيها إلى مجموعة متنوعة من الخبرات التعليمية المستقلة.

هذا يؤشر وجود ازمة منهجية تتعلق بطبيعة التدريس الخاصة بمعظم العلوم الاجتماعية فلا يبدو ان هنالك إضافة او ابداع لطرق جديدة في تدريس علم الاجتماع او التاريخ او العلوم السياسية فمعظم ما كتب او تم تأليفه منذ بدايات تأسيس هذه الأقسام كان بمثابة رغبة باتباع النهج الانكلو ساكسوني فلا يمكن للمتتبع ان يغفل حقيقة أساسية الا وهي ان معظم ما صدر من دراسات وبحوث في معظم مفاصل العلوم الاجتماعية قد صدر من الحقل المعرفي الذي نما ونشأ في الاكاديميات الغربية وكان أهمها ما يتعلق بالحداثة الغربية ومن ثم النقد الفلسفي للحداثة ولما كانت العلوم الاجتماعية التي كان منشأ نظرياتها غربيا اذا انها ظهرت مع الرأسمالية كنظام اقتصادي وكنمط معرفي وقيمي مرتبط ومتشابك معها وبالتالي كان من الصعوبة بمكان تبيئة مناهجها ضمن البيئة العربية او العراقية ذات الخصوصية الثقافية والحضارية المختلفة جذرياً عن النمط الغربي وبالتالي لم تؤتي اؤكلها المعرفي بل أدت لتكوين نخب فكرية تعاني من ازدواجية ثقافية وأزمة هوية فكرية كما انها لم تتواصل معرفيا كما قلنا مع الأجيال التي تلتها والتي مزجت الايدلوجية الشمولية مع بعض المقولات الخاصة بمؤسسي دراسات علم الاجتماع في الجامعات العراقية الامر الذي مكن النظام الشمولي من تحصين العلوم الاجتماعية ومحاضرتها وتوظيفها لمصلحته عبر عسكرتها من جهة فاستخدم التيار البعثي المقولات الخلدونية الخاصة بالبداوة لمحاولة التأكيد على ان تاريخ المجتمع العراقي يتمثل بقيم البداوة العربية والروح القبلية ومحاولة طمس أي تراث مديني سبق الزحف البدوي على قيم المدينة العراقية الموغلة بالقدم والسعي لإقصائها أي المقولات الخلدونية من جهة أخرى من اهتماماتها الطبيعية في مجال المجتمع والنفس أي في مجالات تفرض التحرك بحرية خارج السياقات الرسمية التي فرضتها السلطة (عبد الرزاق، ٢٠١٧: ص٤).

وعلى هذا الأساس فقد برزت جملة من الإشكاليات المتعلقة بتدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية كان بعضها كميا والأخر متعلقاً بالنوعية الخاصة بالبحوث والدراسات بالعلوم الاجتماعية فعلى هذا الأساس سوف نلاحظ ان هنالك فجوة قد تنامت وازدادت وتائرها بين التنامي الكمي لأقسام وكليات العلوم الاجتماعية وبين الجودة النوعية للدراسات والبحوث التي تعد بمثابة مخرجات لمثل هذه الكليات والاقسام فلو لاحظنا انه مع منتصف عقد الخمسينات في القرن العشرين كان هنالك قسم واحد لعلم الاجتماع وقسمين للتاريخ وقسم للعلوم السياسية في العراق في الوقت لم تعد تخلو فيه أي جامعة من الجامعات التي أنشئت منذ عقد الثمانينات وحتى الوقت الحاضر من كليات تضم اقساما للتاريخ وعلم الاجتماع وعلم السياسة ولكن مثل هذا التنوع والزيادة في الكم لم يترادف مع جودة في نوعية البحوث والدراسات او حتى تطوير للمناهج التي وضعت منذ عقد الخمسينات فبقي الطالب العراقي يدرس مناهج ونظريات درسها اساتذته والذين هم من الجيل الثاني من خريجي الجامعات الغربية والعربية الذين حصلوا على

شهاداتهم العالية في عقد السبعينات وحتى فتح اقسام للدراسات العليا لم يكن ليعكس حالة من التطور في الميدان المعرفي والبحثي بقدر ما عكس حاجة ترادفت مع غلق باب الابتعاث للدراسة في الخارج منذ منتصف عقد الثمانينات ولم يترادف مع هذا التوسع الكمي جودة ونوعية للبحوث والتي كانت متوائمة مع الايدلوجية الحاكمة ولم تكن هنالك رغبة اصلاً في توظيف ما يكتب من بحوث في خدمة المجتمع او تنميته طالما كان مثل هذا الهدف يقع ضمن نطاق المؤسسة الحاكمة وعلى هذا الأساس لا يمكن ان يجد المتتبع أي إشارة لبحث او دراسة قام بها تدريسي او باحث في الجامعات العراقية يمكن ان تدخل ضمن نطاق المراجع المعتمد عليها في أي تصنيف علمي (عبد الرزاق، ٢٠١٧: ص١٤).

وهذا يؤشر لحقيقة مهمة الا وهي ان العلوم الاجتماعية في العراق قد شهدت حالة من القطيعة المعرفية مع التطور العلمي والمعرفي الذي جرى في الجامعات العالمية الرصينة منذ ثمانينات القرن الماضي فلم تجري أي مواكبة او تتبع لما ينشر من بحوث وكتب ودراسات ولا سيما في ظل ملاحقة النظام السابق لاي اصدار علمي لا يتماشى مع الايدلوجية الحاكمة والذي كان تتم مصادرته او منعه بحجة السلامة الفكرية، كما تناقصت منذ عقد الثمانينات وحتى المرحلة التي تلت سقوط النظام السابق مساهمة الباحثين العراقيين في المؤتمرات الدولية وفي اصدار المجلات العلمية او في متابعة ما يكتب في تخصصات العلوم الاجتماعية باللغات الحية الأخرى خلا العربية لضعف القدرة على التواصل أصلا وعدم الرغبة في البدء بمشاريع فكرية جديدة يمكن ان ترفد العلوم الاجتماعية برؤى جديدة (عبد الرزاق، ٢٠١٧: ص٥).

لقد ساد في الوسط الاكاديمي الخاص بتدريس العلوم الاجتماعية حالة من التذبذب والانتقال بين مدارس ومناهج فكرية دون الايمان بجدوى واهمية مثل هذه المناهج بالنسبة للباحث العراقي وكذلك البيئة الاجتماعية العراقية فحينا كان يتم اتباع النهج البريطاني او النهج الاشتراكي بحجة التنمية الاقتصادية ومن ثم تم التركيز على المناهج الامريكية بعد العام ٢٠٠٣ دون ان يعكس مثل هذا الانتقال في هذه المناهج حالة من ايمان وقناعة التدريسيين بجدواها او ملائمتها لتطور معرفي واضح ويولد عن هذا التذبذب حالة من عدم التوافق بين نوع البحوث في الميدان الاجتماعي والسياسي والفائدة التي يجنيها المجتمع من هذه البحوث والدراسات والتي تبقى حبيسة في الوسط الاكاديمي دون إمكانية القدرة على تغيير الواقع الاجتماعي او السياسي.

وتلقي مثل هذه الوقائع حقيقة أخرى تتعلق بنوع الطلبة الذين يقبلون على الدراسة في فروع العلوم الاجتماعية والتحصيل الدراسي الذين يتلقونه قبل وصولهم لمدارج الحياة الجامعية فالنسبة الغالبة من الطلبة هم من خريجي الفرع الادبي والذين يرون في التلقين والحفظ واستظهار المعلومات وسيلتهم الأكثر مثالية من اجل الوصول لنتيجة متميزة حتى ينالوا مستوى ارفع من التعليم وبالتالي يسعون للحفاظ على ذات الالية حينما يقبلون على اكمال دراساتهم العليا فتكون هنالك

دورة متحققة من الضعف والتدني في مستوى التكوين التعليمي لطلبة وخريجي فروع العلوم الاجتماعية على مدى سنوات متعاقبة (عبد الرزاق، ٢٠١٧).

مثل هذه الظاهرة الانفة الذكر ولدت ظاهرة أخرى ترسخت في ذهن الطالب العراقي المندرج في اقسام العلوم الاجتماعية والسياسية الا وهي التمثلات التي يحملها الطالب ذاته عن تخصصه ولعل أهم هذه التمثلات هي سهولة الحصول على الشهادة دون بذل جهد مضني مقارنة بالعلوم التطبيقية والطبيعية وبالتالي عدم سعيه سواء في مرحلة الدراسات الأولية او العليا لإضافة او ابداع منهجية جديدة او حتى العمل على تغيير طرائق التدريس التي غدت جزءاً من الماضي في جامعات عربية فضلا عن جامعات غربية رصينة.

لقد أدت مثل هذه التمثلات السلبية التي يحملها خريجو اقسام الدراسات الاجتماعية عن تخصصهم إلى تدني المكانة والنظرة التي تمحضها القيادات الإدارية الجامعية لهذه الكليات والفروع وكذلك مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة بالشأن الاجتماعي والسياسي وتحولت مثل هذه النظرة المتدنية لنوع من الإهمال والممارسات الإدارية التي تعمل على التضييق على اجراء المؤتمرات العلمية او الندوات الخاصة بأقسام علم الاجتماع والسياسة ومحاولة التقليل من شأن ما يكتب او يجرى من بحوث ودراسات في هذه الأقسام.

ويتبع هذه النتيجة حقيقة أساسية تتعلق بطبيعة المكتوب والمبحوث في ميادين العلوم الاجتماعية اذ تركزت ومنذ مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين الاطاريح والرسائل الجامعية على موضوعات مثل الاسرة والعلاقات الاجتماعية والجريمة وما يرتبط بها والمشكلات الاجتماعية والتغيير الاجتماعي وتم عن قصد اهمال موضوعات أخرى مثل علم الاجتماع القانوني او السلوك الجمعي او علم اجتماع الفن بالإضافة للموضوعات السياسية والاجتماعية والدينية والتي تكتسي بحالة من الحساسية بالنسبة للنظام الشمولي الذي كان قائماً حتى العام ٢٠٠٣ ومن ثم لم تتغير الحالة بعد ذلك فلم يجري إعادة النظر بالكثير من المقولات النظرية والمناهج البحثية التي تستند عليها أقسام العلوم الاجتماعية والسياسية ويلاحظ غلبة لثيمات نمطية يصح القول انها لموضوعات محايدة بمعنى لا تثير جملة من الإشكاليات والتساؤلات حول الكثير من العقد المفصلية والأزمات التي عانى ويعاني منها المجتمع العراقي وحصلت حالات عدة من تكرار عناوين الاطاريح والرسائل الجامعية مع غياب شبه تام للإبداع في أي موضوع يمس جانب اشكاليا من إشكاليات المجتمع او البيئة السياسية، ولعل مستوى الرسائل العلمية التي ينجزها الطلبة العراقيين في اقسام وميادين علم الاجتماع لا تختلف باي حال من الأحوال عن مستوى نظرائهم في الجامعات العربية وهذا المستوى يقوم على حقيقة أساسية الا وهي ان التفكير والكتابة والمناقشة تكون ضمن النمط السائد والذي أرسته الكوادر التدريسية منذ أكثر من نصف قرن من الزمان بدون ان يبدو ان هنالك أي رغبة او مبادرة بإجراء تغيير في نوع المناهج

وطبيعتها وما يوجد فيها من معلومات غدت قديمة وغير ذات فائدة بالمرة لطلبة وباحثي اليوم. ويتبع مثل هذه الظاهرة ظاهرة أخرى تتعلق بكم ما ينجزه الباحث العراقي والذي قد يقتصر نشاطه في أحيان كثيرة على موضوع أطروحة الدكتوراه ويبقى بعد ذلك يستل ويعتمد على ما ورد في اطروحته من معلومات حتى وان مضى ما يقارب الثلاثين عاماً على انجازها كما حصل مع عدد كبير من الاطروحات في ميدان العلوم السياسية اذ ترجمت بعض موضوعات الاطروحات التي كانت تعنى بالعراق تحديداً لعديد من الأساتذة للغة العربية وأضحت منهجاً للتدريس او على الأقل جزءا كبيراً منها حتى بداية العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين مع العلم ان معظم هذه الاطروحات قد أنجزت في منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي.

كما اختلفت وتباينت رؤية التدريسي العراقي لأهمية البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية أصلاً فتراود الكثير منهم عبارات مثل ما الفائدة من البحث في ميدان جديد او استكشاف ميادين جديدة قد تجلب نوعا من السخط في البيئة العراقية او لا تلقى الدعم الكافي لكي تكون دراسة رائدة في مجالها بمعنى ان هنالك تهيب وخشية من اقتحام وابداع رؤى جديدة تخالف المألوف والمعروف في دراسة أي ظاهرة اجتماعية او سياسية، وبالتالي سوف تغيب وبشكل عام بحسب هذه الرؤية أي قدرة على الملاحظة والتحليل والابتكار والرغبة في كتابة ما هو مستحدث من ظواهر ومناهج واحداث على الصعيد الاجتماعي والسياسي بل يقتصر الجهد الاكاديمي على نقل ما كتبه الاخرون وان غدت دراساتهم قديمة او غير ذات جدوى اذ ان الهدف من الكتابة أصلا اصبح الترقية العلمية والتي تفتقد في البيئة الاكاديمية العراقية للمقومات التي تجعل منها ترقية علمية بكل ما تحمله الكلمة من معنى وتشهد المؤشرات العلمية على قلة ان لم يكن انعدام الاستشهاد والاشارة لبحوث التدريسيين العراقيين في ميادين العلوم الاجتماعية حتى بدا وكان الباحث يكتب للنشر بحسب ما تملي عليه وظيفته و واجبه الاكاديمي وخشية من عدم الحصول على الترقية العلمية والتي قد تودي به للنقل خارج الميدان الاكاديمي او عدم الحصول على منصب اداري ارفع بحسب نوع الترقية العلمية وتغيب في كل الحالات هذه الجدية والابتكار والقيمة العلمية الحقيقية للبحث العلمي (عبد الرزاق، ٢٠١٧، ص٥).

كما لم تعد صفة المثابرة والمطاولة في البحث سمة من سمات الباحث العراقي في مجال العلوم الاجتماعية بمعنى ان الباحث يعمد لاختيار موضوع تتوفر فيه مصادر مستفيضة وغالبا ما تكون باللغة العربية لعدم تمكنه من لغة اجنبية أخرى وبالتالي قد لا تعالج الثيمة الخاصة بالبحث حالات مستحدثة في البيئة الاجتماعية العراقية ذلك ان أي بحث علمي دقيق ورصين يفترض ان يستند على الملاحظة الدقيقة في بداية البحث العلمي وهذه الملاحظة الدقيقة هي التي تمكنه من تقدير المشكلة في المجتمع والاعتراف بأن هذه المشكلة تحتاج إلى التحقيق بشكل منهجي.

قد تتطلب المواقف الإشكالية مثل الجريمة والبطالة والانحراف إجراء تحقيق وبحث ميداني حتى يتمكن من الوصول لتعميمات صائبة.

ويواجه بعض الباحثين صعوبة في تحديد الفرضية الخاصة بالبحث والتي يمكن تعريفها على انها:" تفسير مقترح لأحداث أو علاقات معينة يقترحها تحليل سابق ويمكن تأكيدها أو دحضها من خلال عمل علمي جديد. "أي ان صياغة الفرضية تعتمد بشكل كبير على محاولة ابتكار عمل علمي جديد يختلف بشكل كبير عن أي اعمال بحثية او مشروعات بحثية أخرى (عبد الرزاق، ٢٠١٧، ص٥).

ويواجه أي باحث عراقي في مجال العلوم الاجتماعية مشكلة تتعلق بالقدرة على التجربة ففكرة اجراء التجربة مسألة حيوية ومهمة بالنسبة للبحث العلمي وتتضمن التجربة في العلوم الطبيعية والتطبيقية التحكم في حدوث المتغيرات في ظل ظروف محددة في المختبر واما في العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة يغدو المجتمع هو المختبر وتكمن أهمية التجربة في ضمان الموضوعية التي يتمتع بها البحث والتي تؤدي لإمكانية الاختبار او التكرار ويجب ان يتبع جمع البيانات والأدلة التي جرى جمعها عن طريق التجربة تسلسلاً يُمكن باحثاً اخر تكراره بذات الطريقة في حالة وجود شك من التحقق فالتجربة هي الدليل الوحيد على تجريبية المنهج العلمي (عبد الرزاق، ٢٠١٧).

ومن المعروف ان التجربة تؤدي لإدخال محركات متعلقة ببنية البحث للعينة التجريبية ويتأكد الباحث عن طريق عملية الادخال من ان هذه المحركات قد حققت التأثير المتوقع عن طريق الإشارة للفرضية التي تم اعدادها سلفاً أي انه يتم اختبار الفرضية بالعينات التي تم إدخالها وتعرف هذه العملية باسم عملية التحقق من الفرضية والتي تتم في العلوم الطبيعية والتطبيقية باستخدام جملة من البيانات والاحصائيات وتبدو مثل هذه التجربة معقدة لحد كبير في المؤسسة الاكاديمية العراقية ولا سيما فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية فأغلب البحوث والدراسات هي وصفية ولا تحاول التثبت من مشكلة معينة والتحقق من ابعادها وملابساتها الا ما ندر ولصعوبة اجراء التحقق بالشكل الذي يقوم على جمع البينات والدلالات لاي ظاهرة اجتماعية او سياسية يمر بها المجتمع (عبد الرزاق،٢٠١٧).

واما المرحلة الأخيرة التي يفترض ان يسعى اليها البحث فهي صياغة النظرية أي تقديم رؤية منهجية للظواهر عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها وصياغة النظرية هي الاستنتاج المنطقي للبحث العلمي وإعلان عن النتيجة التي توصل اليها الباحث بشكل نهائي ويمكن التحقق من صحة النظرية عن طريق الكشف عن الحلول التي وضعها الباحث فهي على العكس من الفرضية والتي تعد بمثابة مبرر لمشكلة البحث الاصلية في الوقت الذي توجه فيه النظرية الإجراءات العملية ان مدى القدرة التي تمكن علم الاجتماع

بصنوفه المختلفة من تطبيق المنهج العلمي وبالتالي صياغة نظريات قابلة للتحقق امر يواجه صعوبة كبيرة في المؤسسات الاكاديمية العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص وسوف نحاول ان نلم بتأريخية النظرية العلمية في ميدان العلوم الاجتماعية (Bassey, A.O. 2002).

لقد تم تعريف علم الاجتماع بشكل عام على انه دراسة المجتمعات الإنسانية بتنظيمها المؤسسي وكذلك المؤسسات الاجتماعية وأسباب واشكاليات التغييرات في المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والتساؤل الأهم في تاريخ علم الاجتماع هو ما مدى العلمية التي تعكسها دراسة علم الاجتماع اذ طالما كان يركز على الافراد وتفاعلها وعلاقاتها كبنى اجتماعية والتحقق من السلوك الإنساني في مواجهة مواقف متماثلة، والتساؤل هو لاي مدى تكون المنهجية الاجتماعية منهجية وتجريبية بما يتماشى مع الإجراءات والأساليب العلمية المقبولة؟ (Ezenibe, S. 2001)

لقد تم تحديد اربع منهجيات أساسية في علم الاجتماع وكذلك العلوم السياسية الا وهي المنهج التقليدي والمنهج السلوكي والمنهج ما بعد السلوكي والمنهج الماركسي، كما يتضمن علم السياسة التحليل المفاهيمي والمنهجي لعملية صنع القرار وتنفيذه وحل المشكلات الاجتماعية وصياغة وتنفيذ السياسة العامة، ان العقبة الكؤود امام وصفة العلمية لاي دراسة اجتماعية او سياسية تكمن بالدرجة الأساس بمقدار الموضوعية التي يفترض ان يتمتع بها الباحث والأكاديمي والدارس للظاهرة الاجتماعية والسياسية، وتكاد تكون مثل هذه الموضوعية غائبة او مفقودة نوعا ما اذ ان الظواهر الاجتماعية برمتها تعد معقدة وذاتية للغاية بحيث لا يمكن لاي دراسة اجتماعية ان تكون موضوعية وعلمية وهو راي يستند على حقيقة ان معظم المحاولات التي تبذل لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي هي في حقيقة الامر اختزال وتشويه للسلوك البشري واما العقبة الثانية التي تواجه علمية الدراسات الاجتماعية فهي المنهجية التي يتبناها باحثي علم الاجتماع والسياسة لإضفاء الشرعية على ادعاءاتهم بالعلمية والموضوعية ولعل العقبة الأساسية التي تواجههم بهذا الشأن تتجلى باللغة والقياس الخاطئ فعلم الاجتماع والسياسة مليئان بالمفاهيم التي لا تزال غير دقيقة للحد الذي لا يمكن استخدامها في التحليل العلمي في الوقت الذي تمتعت فيه العلوم الطبيعية والتطبيقية باستخدام مفاهيم قابلة للتطبيق على نحو عالمي مشترك فمن غير الممكن على سبيل المثال ان يتطور مفهوم الحركة بحيث يغدو مصدر خلاف بين علماء الفيزياء في الوقت الذي يشكل فيه مفهوم التنمية او الحرية قدرا كبيرا من الاختلاف بين دراسي وباحثي علم الاجتماع وتؤدي محاولة تحديد أي معنى او مفهوم لجدل كبير قد لا يؤدي لنتائج علمية ملموسة.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال اخضاع الافراد لتجارب عملية دقيقة وتبدو الصعوبة واضحة عندما يقترب دارس او باحث علم اجتماع من مجموعة من الافراد ليجري دراسة عنهم او تحقيقاً فانه سرعان ما يصبح جزءا من الموقف الذي يجري الاختبار عليه وسوف يبدو تأثره واضحاً كما

ان السلوك الذي سوف يراه يغدو استجابة لوجوده هو ويصبح التأثير والتأثر متبادلاً بين الباحث والافراد حتى انه قد ينساق بشكل كامل للأدلة التي يقدمها الافراد بشأن القضية موضوع البحث لا ارادياً.

هنا سيكون عالم الاجتماع في مواجهة تحديين التحدي القائم على مواجهة افراد يبحث في سلوكياتهم واختياراتهم السياسية والاجتماعية والذين يغدون قادرين على التملص من محاولة استكشاف طبائعهم واختياراتهم والتحدي الاخر متصل بطبيعة الباحث الشخصية ورغبته بإنشاء منطقة خاصة تميل لتغليب رأي على اخر، ولعل اهم الضغوط والقيود التي يواجهها باحثو علم الاجتماع والباحثين السياسيين تتجلى بالنقاط التالية:

١.ان علل السلوك البشري ومحدداته اعقد بكثير من أسباب ومسببات الطبيعة والنظام الطبيعي وبالتالي هنالك صعوبة بأجراء تحقق واف وتقدير دقيق للأسباب والنتائج وتغدو هنالك صعوبة كبيرة بإمكانية التنبؤ بالسلوك البشري على نحو دقيق و مستوف لكل النتائج.

٢.ان الباحث الاجتماعي او المؤرخ او الباحث بالشأن السياسي يتأثر ولحد كبير بالمحيط الاجتماعي الذي نشا فيه والذي يعمل على دراسته وبالتالي قد لا ينجح في اجراء قياسات دقيقة قابلة للتحقق منها.

٣. إن الأنماط الاجتماعية تتنوع بشكل كبير في مختلف أنحاء العالم وتتغير باستمرار؛ فما هو صحيح في مكان أو وقت ما قد لا يكون صحيحًا في مكان أو وقت آخر. فالذرات والجزيئات لا تشكل بيئتها باستمرار؛ بل يفعل البشر ذلك بطرق متغيرة وبشكل ملفت للنظر. وقوانين الفيزياء صالحة في أي مكان وفي أي وقت. ومع ذلك، فإن فهمنا للسلوك البشري يجب أن يعترف بالتنوع البشري وأن يظل خاضعًا للمراجعة مع تغير أساليب الحياة بمرور الوقت.

٤. ولأن علماء الاجتماع ومحللي السياسات يشكلون جزءاً من العالم الاجتماعي الذي يدرسونه، فإن الموضوعية في البحث الاجتماعي تطرح مشاكل خاصة. وعلى سبيل المثال، لا يتأثر الكيميائيون عادة بشكل شخصي بما يجري في أنابيب الاختبار؛ أما علماء الاجتماع وخبراء السياسات، فيعيشون في المجتمع الذي يدرسونه. ولذلك، قد يواجه علماء الاجتماع صعوبات أكبر في السيطرة على القيم الشخصية . أو حتى التعرف عليها . التي قد تشوه طابع عملهم البحثي.

لقد أثبتت الحقائق المتاحة من كل من أنيكبو (١٩٨٦) وماسيونيس (١٩٨٩) بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك حدوداً لمدى إمكانية تطبيق أدوات وتقنيات المنهج العلمي في التحقيق الاجتماعي والسياسي. ومن كلمات رابوبورت (١٩٦٩) لا يمكننا أن نمتلك علماً دقيقاً لعلم الاجتماع، ولا دراسات السياسة. إن درجة ومستوى تطبيق أدوات وتقنيات المنهج العلمي في تخصص معين، هو الذي يحدد علم هذا التخصص أو غيره.

ان التساؤل الأساسي الذي يمكن طرحه هنا هل ان هنالك إمكانية لتطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية والسياسية في المستقبل المنظور؟ لقد دلت جملة من الوقائع ان هنالك عدم رغبة من لدن الكثير من دارسي علم الاجتماع في تطبيق المناهج العلمية الصارمة بإجراء البحوث والدراسات والاستقصاءات على الرغم من ان المناهج السلوكية والماركسية تلقى قبولاً وانتشاراً لدى العديد من المؤسسات الاكاديمية التي تعنى بدراسة العلوم الاجتماعية.

ان التساؤل الذي يعقب مثل هذا العرض النظري حول المنهجيات العلمية في ميدان العلوم الاجتماعية هو لاي حد يتم الالتزام بروح الموضوعية العلمية لدى المؤرخ او الباحث الاجتماعي او الباحث بالشأن السياسي في الميدان الأكاديمي العراقي؟

لابد من القول ابتداء بان الباحث بالميدان الاجتماعي في العراق ينطلق في الاعم الاغلب من رؤى تقارب لليقين قبل ان يباشر عمله البحثي والدراسي بمعنى ان جذوره الاسرية والقبلية والمذهبية تلقي بظلالها كثيفاً على طبيعة تناوله لاي موضوع يمس البنى المجتمعية في العراق فلا يتمكن الا بصعوبة من ان يكون محايدا موضوعيا في موضوع يتعلق بالنظرة مثلا للنظام الديكتاتوري الشمولي باحث انحدر من بيئة عانت بشكل كبير من السياسات القمعية للنظام، وبقبالة هذا الموقف قد ينجر باحث اخر من بيئة كانت تعد بمثابة البيئة الحاضنة للنظام إلى تبرير سياساته و وضعها بطابع البحث الذي يرمي لوصف حقبة معينة بكونها حقبة شهدت إنجازات لا يغير من قيمتها تعرضها لجملة من الإخفاقات والهفوات، ومثل هذا الاختلاف في النظرة لنظام شمولي لا نجده أصلا في البيئات العلمية التي تنتمي لبادان ترسخت تجربتها الديمقراطية، وهذا يعني ان الباحث الاجتماعي العراقي لا ينجح ابدا في اجراء اختبارات دقيقة قابلة للتحقق والقياس الدقيق.

ولنأخذ مثالاً اخر متعلقا باختلاف التجارب والظروف التي يعيشها الباحث السياسي والاجتماعي تتجلى باختلاف الظرف الذي يكتب فيه بحث معين عن الظرف الذي قد ينشأ بعد لأي من الزمن

المبحث الثالث:نوعية المناهج الدراسية في العلوم الاجتماعية:

ارتكزت الفلسفة التعليمية في المؤسسات الاكاديمية العراقية ولا سيما في ميدان العلوم الاجتماعية على المنهج التقليدي والذي يقوم على فكرة مفادها ان كثرة تلقي الطالب او التلميذ للمعرفة تنمي عقله وتطور قدراته الذهنية وبالتالي فان مثل هذه النظرة ترتكز على ضرورة ضخ كم من المعلومات والمعارف في ذهن الطالب أي ان كمية المعلومات وقدرة الطالب على استيعابها وحفظها تشكل الطريقة المثلى لاختبار مدى قدرته على هضم المادة العلمية، ومثل هذه الالية تؤدي لقيام الطلبة بحفظ المقرر الدراسي دون قدرة او حتى رغبة بربطه بالواقع اذا يغدو حفظ المادة واستظهارها هو الهدف الذي يسعى اليه الطالب والأستاذ، فيتحول الطالب هنا لطرف

سلبي لإنه مجرد متلقي غير مشارك مفتقر لاي بادرة للحيوية والنشاط، غير متردد على المكتبة او ساع للحصول على مصادر علمية جديدة يستطيع عن طريقها مناقشة التدريسي او الاختلاف معه بثيمة او فكرة ما اثناء المحاضرة، وتؤدي مخرجات مثل هذه الالية لتخريج طالب يفتقر للجوانب المهارية والوجدانية وهي المعول عليها في تطوير الدراسات الاجتماعية.

وقبالة هذا النهج التقليدي الذي بقيت الدراسات الاجتماعية بشتى صنوفها متمسكة به في المؤسسات الاكاديمية العراقية نلاحظ ان المنهج الحديث يقوم على التناغم مع المنهج التربوي الحديث أصلا والذي يجعل الطالب المقبل على الحياة الجامعية مكونا تعليميا بطريقة ومنهجية تؤهله لخوض غمار الحياة البحثية والنشاط العقلي بطريقة تختلف عن الطالب الذي تخرج من مؤسسات تربوية ذات نهج تقليدي كما هو الحال مع المؤسسات التربوية العراقية، ويرتبط النهج الحديث أساساً بالواقع الذي يعيشه الطالب ومتطلبات هذا الواقع وهو ما يفضي لتمكين الطالب مع التكيف مع المتغيرات التي تجري في ميادين الحياة المختلفة. وطبقا لهذه الحقيقة يغدو المقرر الدراسي او المحاضرات جزءا من المنهج ولا تصبح هي المنهج بذاته قائماً ذلك ان المنهج هنا سيكون مرناً قابلاً للتعديل بفعل تفاعل ومشاركة الطلبة والأستاذ في صياغته.

ويعمل المنهج الحديث على نمو طالب العلم بشكل كامل مع مراعاته لظروف الطلبة واحتياجاتهم ويبنى المقرر الدراسي على ضوء نفسية الطلبة وتبدو فيه المناهج متكاملة ومترابطة كما ان مصادرها متعددة كما انه أي المنهج الحديث يعمد لاستخدام وسائل تعليمية متعددة لا تكتفي بالكتب المقررة وفي الوقت الذي يستند فيه المنهج التقليدي على التعليم والتلقين المباشر يقوم المنهج الحديث على توفير الشروط والظروف الملائمة لجو من التعليم يقوم على تطوير المهارة والابداع ويدفع المنهج التقليدي وكما هو الحال مع الواقع التعليمي في العراق لان يكون الطالب سلبياً غير مشارك في المحاضرة اذ انه سوف يعمل على حفظ ما تتضمنه ومن ثم يشارك في الامتحان في الوقت الذي يكون فيه الطالب ايجابياً مشاركاً في ظل النظام العصري للتعليم ويُحكم عليه بمدى تقدمه نحو الهدف المنشود الذي يتواءم مع الاستراتيجية الخاصة بالتعليم والذي وضعه البلد الذي يسعى لتطوير بنيته التعليمية، بدلاً بقياس مدى نجاحه في امتحانات المواد الدراسية كما هو الحال مع المنهج التقليدي وتبدو العلاقة مختلفة بين الطرفين الاساسين للعملية التعليمية ضمن المنهج التقليدي مقارنة مع المنهج الحديث والعصري ففي الأول تبدو علاقة الأستاذ مع الطلبة تسلطية ولا تراعي الفروق الفردية وتشجع على تنافس الطلبة في حفظ المادة ودور الأستاذ او التدريسي يكون ثابتاً ومستقراً ومعلوماً طيلة عقود بدون تغيير في الوقت الذي تكون فيه العلاقة ضمن المنهج الحديث قائمة على الانفتاح والثقة والاحترام والتشجيع والتعاون وتبادل المعلومات واختيار الأنشطة المتنوعة أي ان التدريسي يكون هنا عالما ومتعلما ويبدو دوره متغيراً ومتوائما مع المتغيرات التي تحصل في مجال تخصصه.

ولقد سادت الاساليب التقليدية في العلم والمعرفة في مؤسسات التعليم العالي في العراق إذ هيمنت نظرية المعرفة الموضوعية على أساس انها المصدر الرئيسي للمعرفة والسلطة السائدة في قاعة الدراسة بينما الطلاب هم المتلقون لتلك المعرفة، وغالباً ما تدار الدراسة عن طريق حديث التدريسي والاعتماد على الكتاب الدراسي أو الكتاب المنهجي كمصدر اساس للمعرفة وهنالك فكرة وهي إن هنالك عالماً ثابتاً من المعرفة على الطالب أن يعرفه، وتقسم فيه المعلومات إلى اجزاء ويتم بناؤها لتكوين مفهوم كامل، ويعمل الاساتذة فيها كأنابيب توصيل يسعون لنقل أفكارهم ومعانيهم إلى الطالب بطريقة سلبية وهنالك مجال ضيق للأسئلة التي يمكن أن يطرحها الطلبة وللفكر المستقل او التفاعل مع المادة العلمية المعطاة، وهذا يعني إن الهدف الاساسي للعملية التعليمية هو ارجاع الشرح او الطريقة التي يجادل بها الاستاذ ترجيعاً دون اضافة.

وبطبيعة الحال ساد مثل هذا الانموذج في ميدان التعليم لعدة سنوات و واجه نقداً عريضاً ذلك انه أخفق في توفير الانشطة التعليمية التي تحفز مهارات حل المشكلة والتفكير الابداعي لدى الطلاب (عبد الرزاق، نفس المصدر السابق).

واما النظرية الحالية وهي المتبعة في المؤسسات العلمية الغربية والمتقدمة فهي المعروفة باسم المعرفة البنائية وهي تؤمن بان المتعلمين يقومون ببناء واعادة بناء المعرفة بنشاط من خبراتهم في العالم وتركز هذه الطريقة على المتعلم أكثر مما تركز على المعلم او التدريسي مع انشغال المتعلم ببناء واعادة معرفته الخاصة على اساس الخبرة السابقة، ومن هنا تكون استقلالية المتعلم الفردية ومبادرته للتعلم مقدرة ومنماة. ويعد التعليم في هذا السياق نتيجة مباشرة للبناء المعرفي والمشاركة والتغذية الاسترجاعية. وطبقاً لهذه المنهجية الجديدة لم يعد التدريسي مجرد ذلك الحكم الذي يقف على المسرح لكي يسدي حكمه لكنه المرشد الذي يزود المتعلمين بطريقة يوصلهم فيها إلى مجموعة متنوعة من الخبرات التعليمية المستقلة (عبد الرزاق، ٢٠١٧).

وبطبيعة الحال كانت المنهجية الاولى والتي تقوم على نظرية المعرفة الموضوعية هي المتبعة والسائدة في كافة المراحل الدراسية في العراق ولا سيما في ميدان العلوم الاجتماعية، بل وترسخت بدون أي رغبة في تعديلها أو الغائها وذلك لانسجامها مع التوجهات السياسية القائمة والتي كما ذكرنا لا تشجع على النقاش أو الجدل بقدر ما تؤمن بترسيخ اليقين ومبدأ الطاعة المطلقة لذوي السلطة، وبطبيعة الحال ان ترسيخ مثل هذه المنهجية في التعليم وفي العلاقات بين القيادات الادارية من شأنه ان يودي بالحياة الاكاديمية الحقيقية ويجعلها قريبة الشبه بالثكنة العسكرية، وتدفع الطالب ومتلقي العلم إلى القبول بما هو موجود من محاضرات بعيدة كل البعد عن المنهجيات الحديثة والمعطيات العلمية الحديثة، كما انها تلغي مبدأ اساسيا من مبادئ التعليم الا وهو البحث الحر عن الحقيقة والمطاولة في الكشف عن بعض الحقائق التي قد تكون المحاضرة العلمية التي يقدمها الاستاذ أو التدريسي قد ابتعدت عنها، وهو ما دفع بالمكتبات

الموجودة داخل الكليات والجامعات العراقية لان تكون أنأى مكان يقصده الطلبة في مراحل التعليم الاولي بل وحتى على مستوى الدراسات العليا في أحيان كثيرة (فاريري، ١٩٨٠، ص:٢٨).

ولابد من التذكير بحقيقة تتعلق بطبيعة نظم التدريس والياته في المرحلة المعاصرة التي نعيشها وتتجلى باعتماد الوسائل الرقمية في اكتساب المعرفة وهنا لابد من الإقرار بحقيقة أساسية الا وهي ان هنالك القليل جداً من الأساتذة العراقيين في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية عموماً من يبرع في استخدام التقنيات الرقمية في البحث العلمي وتطوير مهارات الطلبة اذ تجاوزت منصات التواصل الرقمية دور الكتاب التقليدي في التعليم والتكوين المعرفي في الوقت الذي لا يحضر فيه جيل من الأساتذة الرواد والجيل الذي تلاه في هذه المنصات ولا يفقه كثيراً من تطبيقاتها، ويفتقر اغلب الأساتذة الرواد ومن بقي من جيلهم لمعرفة الابتكارات المدهشة للذكاء الاصطناعي وما يبشر به من مكاسب تتغير بتأثيرها أنماط العمل والإنتاج والتسويق وتختفي مهن مختلفة وتحل محلها مهن بديلة وسوف يحدث تحول نوعي في وسائل تلقي العلوم والمعارف والفنون والآداب وتتبدل وسائل وأساليب التعليم وطرائق التدريس، لقد كسرت منصات التواصل الرقمي وتطبيقاتها المتنوعة احتكار الكتاب الورقي وتغلبت على وسائل تداولها ونشرها المتعارف عليها كما أضحت موازية لعملية التكوين الاكاديمي في الجامعات الرصينة والمتوارثة منذ أكثر من عشر قرون، لقد ابتكر الذكاء الاصطناعي ومنصات التواصل طرائق تدريس بديلة تمثل التعبير عن الهوية الرقمية فصارت عن طريقها أدق المباحث وأشدها تعقيداً واضحة وتفهم بيسر وسلاسة وبأساليب بصرية وسمعية ليست رتيبة او مملة، ولقد ولدت الحقائق والأرقام المرتبطة بالهوية الرقمية جملة من النتائج والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تصب بمصلحة مناهج التدريس الخاصة بالعلوم الاجتماعية والمتبعة في الجامعات العراقية، والتي أدت لتناشز يتضخم بين الأستاذ والمتعلم ويفضي لمزيد من الامية المعرفية والثقافية والرقمية والتي تنعكس بالنفاط الاتية:

١.اضحى هنالك ازمنة مختلفة بالنسبة لكل من التدريسي والطالب ونعني به الزمان التعليمي فالزمن الذي يعيش فيه طلبة اليوم يقوم على واقع الهوية الرقمية في الوقت الذي يعيش فيه اغلب أساتذة الدراسات الاجتماعية في الجامعات العراقية فضلا عن العربية اغتراباً عن حاضرهم فينحازون بثقة مفرطة للماضي ويصورونه على انه كان بمثابة العصر المثالي للعلم والمعرفة ولم يتمكن سوى عدد قليل من التدريسيين حضور ومواكبة مخرجات عصر الذكاء الاصطناعي و وعي ونمط وجوده في ظل عصر الهوية الرقمية المتغيرة واستثمار ما تقدمه منصات التواصل وتطبيقاتها المتنوعة.

٢.لا يمكن بأي حال من الأحوال فرض نمط عقلاني مستمد من قرن مضى على نظم التربية والتعليم الموجودة في عصر الهوية الرقمية والذي يمتلك نظام قيم وكذلك رؤية مختلفة للعالم عن الرؤى السالفة وهو ما يدعو الباحثين في العلوم الاجتماعية لمواكبته في سياق رؤية تتسع لاستيعاب ما يتمخض عنها من مكتسبات.

٣.يفترض ان يجري توحيد للغة التي يستخدمها الأستاذ والطالب في عصرنا الحالي بما ينشأ أرضية مشتركة للحوار بين الجيلين ويأتي ذلك عن طريق انخراط التدريسي في معطيات الهوية الرقمية كما ذكرنا أنفاً.

٤.لقد أنشأت الهوية الرقمية معطى جديداً في العلاقة الموجودة بين التدريسي والمتعلم فقد تحولت لعلاقة حركية بدلاً من ان تكون سكونية ثابتة بمعنى ان الطالب أضحى ملهماً للأستاذ كما ان الأستاذ يعلم الطالب وكل منهما مولد لوعي الاخر محفز لذهنه بطرح الأسئلة ويسعى لابتكار أجوبة غير نمطية. ومثل هذه العلاقة غير موجودة أصلاً في طبيعة النظام التعليمي في العراق ولا سيما في ميدان العلوم الاجتماعية ولا توجد رغبة أصلاً في الاستفادة من معطيات الثورة الرقمية في المجال التعليمي، ولا يمكن للتدريسي من الجيل الحالي ان يتنازل عن مكانته ليستمع للطالب والذي يفتقر هو الاخر للقدرة على تحفيز ذهنية الأستاذ او التدريسي او التعاطي معه على أساس ملهم او قادر على منحه تغذية استرجاعية تنمي المادة العلمية.

٥.من الطبيعي ان يكون غياب العلاقة الفاعلة والحركية بين التدريسي والطالب تأثير كبير على نوعية التعليم وهو ما يجري في أروقة كليات واقسام الدراسات الاجتماعية في الجامعات العراقية فتكف العلاقة ان تكون علاقة تعليمية او قائمة على تحفيز النظر العلمي بل أضحت بمثابة فرض يقوم كل من التدريسي والطالب بأداء دوره في هذا الفرض، فالتدريسي تلزمه ضرورات معيشية والطالب تلزمه ضرورات يفرضها تقليد مكرس لتعليمه، بغض النظر عن مألاته ومدى استفادته من ثمار التعليم.

٦. أفرزت معطيات الهوية الرقمية والعصر الرقمي الجديد جملة من الحقائق التي تخص وجود علاقة تفاعلية غير نمطية تجمع بين الأستاذ والطالب علاقة تقوم على وجود مراجعة لدى الطرفين للطرائق والأساليب المعمول بها في عملية التدريس وهو امر لم يكن معروفاً في عصور خلت ومثل هذه العلاقة التفاعلية تنمي منابع الالهام لدى التدريسي وتحفز ملكة التفكير والبحث لدى الطالب وبدونها يتم فقدان الحوافر العميقة للتعليم المستمر وتنمية التكوين المعرفي الخاص بطرفي العملية التعليمية ومثل هذه العلاقة تفتقدها الاكاديميات العراقية ولا سيما في مجال تدريس العلوم الاجتماعية وهي الأولى بها من بين التخصصات الأخرى، فيكاد يصاب بعض التدريسيين بالملل وهم يكررون ذات المعلومات سنويا ومنذ أكثر من ثلاثة عقود أو أكثر في

الوقت الذي لا يتوسع فيه خيال الطالب المتلقي ولا ينمي لديه أي بوادر للعيش بحياة علمية وأكاديمية حقيقية (عبد الرزاق،٢٠٢٤، ص:٢٣٠-٢٣١).

رؤية مستقبلية للدراسات الاجتماعية في الاكاديميات العراقية:

ترتبط الازمة الخاصة بدراسة وتدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات بجملة من الحقائق الموضوعية التي ما تنفك ترتبط ببعضها البعض فمنها ما يتعلق بطبيعة النظام التعليمي في العراق والذي لم يطله أي تغيير يواكب التغييرات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق منذ نشأة دولته الحديثة في مطلع القرن العشرين، لقد ارتبط تأسيس العلوم والدراسات الاجتماعية في العراق ببواعث سياسية وإدارية أكثر منها بواعث علمية اذ لم يكن تبني أي منهج من مناهج العلوم الاجتماعية او المدارس التي عالجت التفاعلات الموجودة في مجتمع ما الا نتاج جهد شخصي تبناه هذا الباحث او ذاك كما غلب التفسير النظري المغترب والفقر النظري على معظم الطروحات والدراسات التي تناولت العلوم الاجتماعية بمختلف تفرعاتها كما كانت معظم الدراسات الاجتماعية منفصلة بنتائجها عن الواقع العراقي في معطياته المجتمعية والتاريخية والاقتصادية والثقافية.

لابد من التأكيد على حقيقة أساسية الا وهي الارتباط بين التعليم والسياسة في المجتمعات النامية والتي خضعت لحكم ديكتاتوري شمولي ومنها بطبيعة الحال المجتمع العراقي، ذلك النوع من التعليم الذي كان يستخدم لترسيخ أدوات القمع والهيمنة والقهر والاستبداد والذي كان رغم زيادة عديده الكمي من ناحية عدد المتعلمين ولكنه تعليم مفتقد للوعي والاستنارة ولهذا فهو أي التعليم غير قادر على لعب دور ريادي في زيادة التحفيز العقلي طالما كان أسلوبا للتجهيل الممنهج وطمس الوعي وتكريس الشمولية واعداد افراد جاهزين لسوق العمل بطريقة الية وتخريج افراد تشربوا الطاعة والخنوع وتبجيل الرموز وعبادة الفرد فتغيب قيم الحرية و العدالة الاجتماعية وتتجلى قيم هيمنة الأغلبية على الأقلية بل وتغدو علاقة الأستاذ او المعلم بالطالب علاقة لحمتها الصلة بين القوي والضعيف المهيمن والمتسلط من ناحية والخاضع والخنوع من ناحية أخرى وهو ما يرسخ في ذهن الطالب ان هذا هو الشكل الطبيعي للعلاقة التي يستند عليها التعليم والعلاقة مع الأستاذ او المعلم وهي الاخذ بالمعلومة دون نقاش او رفض وتتحول المدرسة كما تتحول الجامعة فيما بعد لاداة للتدجين والقهر وتصبح صورة مصغرة للعالم الخارجي وهي تعكس أي الجامعات توجهات السلطة فلا يمكن ان تتمتع باستقلالية حقيقية وان ادعت خلاف ذلك وبالتالي فهي لا تهتم البتة بالمواد التي ترتقي بذهن الطالب وترقي مشاعره ويجري دائما تقديس الأعراف والجوانب السلبية والمظلمة من التراث دون الاخذ باي جانب تنويري وايجابي وتحرص الحكومات المتعاقبة على التمسك بالموروث بدلا من المستحدث بدون حتى محاولة المزج الإيجابي بينهما، ولا يمكن باي حال من الأحوال ان تتطور العلوم الاجتماعية بخطوات

حثيثة نحو الامام ما لم يكن هنالك تغيير في اساليب وطرق التعليم أي يجري تبني التعليم الحواري والذي يرتكز على التفاعل المستمر بين الأستاذ والطالب والذي يجعل التعليم عملية تشاركية يتبادل فيها الطرفين الخبرات والمعلومات والافكار وهو ما يؤدي لتطوير في الفكر والحس النقدي ويحرر الطالب من الخنوع والخضوع ويجعل من الطالب فردا له كرامة وذات حرة لديها من الحقوق ما يماثلها من الواجبات الملقاة على عاتقها ومن هذه المسؤولية تنبع قدرته على المشاركة الفعلية في شؤون المجتمع وإصلاح ما بلى من مؤسسات وقيم وتقاليد عفى عليها الدهر في بيئته.

ان التعليم والمناهج المتبعة في الدراسات الاجتماعية يفترض ان تكون مكرسة لتحرير العقل والانسان ولا يمكن ان تكون علوم اجتماعية حقيقية وهي تعمل على إرساء الية التلقين والحفظ والاستذكار وتمجيد السياسات التي تقوم على القهر والاستبداد وبالتالي لا يمكن ان تكون العلوم الاجتماعية علوما محايدة تجاه أي قضية يعني بها المجتمع وسوف تكون اكثر تأثيراً وانتاجية اذا ارتبطت بالحياة وبالواقع المعاش حتى ليغدو تجربة إنسانية متكاملة تتجاوز مجرد نقل المعلومات من ذاكرة الأستاذ لذهن الطالب، ويغدو بذلك اكثر قدرة على مواجهة مجمل التحديات التي يواجهها المجتمع.

التوصيات

١.اعادة النظر بالمنهجيات الخاصة بدراسة العلوم الاجتماعية وجعلها أقرب لدراسة الواقع العراقي واكثر قربا من المعطيات الخاصة بالمجتمع للحد الذي تكون فيه ملامسة لاهم المشاكل التي كان الكثير منها ذا بعد تاريخي وكذلك المشاكل التي استجدت في العقود الأخيرة.

٢.تغيير طرق التدريس في أروقة اقسام العلوم الاجتماعية وتبني المنهج البنائي الحواري بدلا من المنهج الموضوعي والذي لا يزال متبعاً في الاكاديميات العراقية والذي لم يأتي بنتائج مثمرة على صعيد مكانة اللوم الاجتماعية او تفعيل دورها في الحياة العلمية في العراق.

٣. إيجاد سبل للتفاعل والحوار بين التدريسي المختص بالعلوم الاجتماعية والطالب المقبل على دراستها وذلك عن طريق تغيير المنهجيات والاليات المتبعة في الاختبارات الدراسية وسبل تقييم الطالب والذي لا يمكن ان يكون عن طريق اختبارات نهائية تحريرية بقدر ما يغدو جهد وحصيلة عام كامل.

٤.معرفة اللغات الأجنبية شرط ضروري لتمكن الباحث الاجتماعي والدارس للتاريخ والعلوم السياسية والاقتصاد من أدوات بحثه وتطويرها بما يتناسب والثورة المعرفية الموجودة في عالم اليوم والسعي لتشجيع طلبة العلوم الاجتماعية على تطوير مهاراتهم اللغوية باللغات الحية في سني الدراسة وما بعدها.

٥.التخلص من الإرث السلطوي السابق والذي لا يزال موجودا في الجامعات العراقية والقائم على وجود عوائق ترهق الباحث والتدريسي وتمنعه من الانطلاق نحو افاق أكثر اتساعاً في تناول ظواهر اجتماعية وسياسية قد يجد حرجا في دراستها في الوقت الحالي لوجود قيود السلامة الفكرية وما يماثلها.

٦.تغيير النظرة الخاصة بتدني مستوى الدراسات والعلوم الاجتماعية مقارنة بدراسة العلوم الطبيعية والتطبيقية والتي تكاد تكون سائدة وشائعة لدى القيادات الجامعية وعموم افراد المجتمع وهي نظرة قاصرة لم تجلب سوى المزيد من التراجع للمكانة التي يفترض ان تتمتع بها الاكاديميات العراقية والتي لا يمكن ان تحصل على مستويات متقدمة طالما كانت فروعها الإنسانية والاجتماعية تراوح في مكانها وتفتقد أي شكل من اشكال الدعم والتأثير.

٧. التخلي عن نمط التدريسي الموظف فالرغبة في الترقي والحصول على الدرجة العلمية، قد أوصلت البعض إلى ما يمكن وصفه بشراء البحوث من مكاتب اعدت لهذا الغرض وبالتالي لا تتوفر لدى التدريسي القدرة على التعمق والقراءة والفهم والتحليل. كما أن عقلية المجاملات الشائعة في المجتمعات النامية قد ساهمت في ظهور العديد من الكتابات التي لا تليق بكونها تتعلق بفهم الواقع الاجتماعي المعيش في تلك المجتمعات، ولا تليق بظهورها او إمكانية ظهورها للنشر على الملأ.

المصادر والمراجع:

١. بول فاريري، تعليم المقهورين، ترجمة: يوسف نور عوض، بيروت، دار القلم،١٩٨٠.

٢. علاء عبد الرزاق ،ازمة القيم في المجتمع العراقي دراسة في التحول الاجتماعي والسلوكي، حلقة نقاشية مقدمة لقسم الازمات،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، نيسان،٢٠١٤.

٣. علاء عبد الرزاق، ازمة الاندماج في المجتمع العراقي، بحث مقدم لمؤتمر كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦.

٤. علاء عبد الرزاق، ازمة الواقع التعليمي في العراق ، دراسة في المعوقات والحلول، بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي والتنمية المستدامة ، جامعة المنستير، تونس،٢٠١٧

٥. علاء عبد الرزاق، ازمة تدريس العلوم السياسية في الجامعات العراقية، ورشة عمل مقدمة لقسم دراسات الازمات، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، تشرين الثاني، ٢٠١٦.

٦. علاء عبد الرزاق، إشكاليات تدريس العلوم السياسية في الجامعات العراقية، ورشة علمية مقدمة لقسم دراسات الازمات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

٧. علاء عبد الرزاق، الهوية الرقمية ودورها في اثارة الازمات الاجتماعية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة الدفاع، العدد الخامس،٢٠٢٤.

٨. علاء عبد الرزاق، مراكز البحث العلمي في الجامعات العراقية، دراسة في الدور بين الممكنات والعوائق، ورشة عمل مقدمة لقسم الازمات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٩. علاء عبد الرزاق،دور المعلم في عصر التقنيات الحديثة اختلاف وتكامل في الدور، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الذي عقدته جامعة المنصورة، مصر،٢٠١٧

١٠. قاسم نايف علوان، ادارة الجامعات في ضوء معايير الجودة الشاملة، عمان، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد(٤) ٢٠٠٧.

١١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق،للسنوات٢٠١١_٢٠٢٠، الملخص التنفيذي، نيسان، ٢٠١٢.

12. Anikpo, M. (1986). Foundations of social research: A methodological guide for students. Enugu: Able Publishers.

13. Akpan, S. (2001). Principles of research and statistics: An introductory approach.3 Calabar: Executive Publishers.

14. Anikpo, M. (1986). Foundations of social research: A methodological guide for students. Enugu: Able Publishers.

15. Bassey, A.O. (2002). The application of scientific method for sociological investigation. Unpublished Graduate Seminar Paper, Presented as a Requirement of SOC 5402 – Seminar in Advance Sociological Theory, Department of Sociology, University of Calabar, Calabar.

16. Bassey, Antigha. Okan, Challenges and prospects of Applying Scientific Methods in Sociological and Policy Investigation, International Journal of Emerging Trends in Social Sciences, Vol.(١)

17. Ehon, E. C. (1998). Social and economic research: Principles and methods. Lagos: Academic Publications and Development Resources Limited ..

18. Ezenibe, S. (2001). Lecture on advance sociological theory. Department of Sociology University of Calabar.